# اللاجئون الفلسطينيون في مصر: مقوِّمات العيش واستراتيجيات التأقلم*

□ عُروب العابد

## مقدمة: المنهج والخلفية والأعداد

يقدِّم هذا التقرير تحليلاً لمقوِّمات العيش واستراتيجيات التأقلم التي اعتمدها الفلسطينيون في البلد المضيف مصر بعد هجرتهم. وقد تأثّر هذا التأقلم بعاملَيْن رئيسيْن هما الموارد التي عملوا على توظيفها لإعادة بناء حياتهم في الدولة المضيفة، والسياساتُ التي اعتمدتها الدولةُ المضيفة ذاتُها إزاء الفلسطينيين.

ثمة أهمية خاصة لدراسة مقوِّمات معيشة الفلسطينيين في مصر. ذلك أنّ مثلَ هذه الدراسة تَنْظر إلى الفلسطينيين على أنّهم **عناصر** في التغيير الاجتماعي، بدلاً من أن تَختصر وجودَهم ليكونوا مجردَ **ضحايا** للظروف السياسية وتبحث الدراسةُ في قدرة حتى أكثر مجتمعات اللاجئين هشاشةً وضعفًا على تعبئة الموارد والشبكات الاجتماعية في كفاحهم من أجل العيش. كما تَعْرض الصعوباتِ التي يواجهها الفلسطينيون من الطبقتين الدنيا والمتوسطة، خلافًا للتنميط التي يصوِّرهم أفرادًا أثرياءَ في المجتمع المصري.

أُجري هذا البحثُ خلال سنتين تحت رعاية الجامعة الأميركية في القاهرة ـ برنامج دراسة الهجرة القسرية واللاجئين، كجزء من مجموعة مشاريع بحثٍ تَهْدف إلى دراسة مقوِّمات المعيشة لمختلف السكّان اللاجئين في مصر. وكان التحدّي الرئيسي الذي واجه هذا البحثَ هو نقص مصادر المعلومات الموثوقة: فالحكومة المصرية لا تُفْصح عن المعلومات والأرقام التي تبيّن أعدادَ اللاجئين المقيمين في مختلف أنحاء البلاد. ووفقًا للسفير الفلسطيني في مصر، فقد وصل تعدادُ الفلسطينيين المقيمين في مصر في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٥٣،٠٠٠ نسمة [١] ولاحظ أنّ الحكومة المصرية كانت أعلنتْ أنّ هذا التعداد وصل إلى ٧٠،٠٠٠ نسمة. أما تقرير اللجنة الأميركية للاجئين لسنة ٢٠٠٢ فيَذْكر أنّ تعداد الفلسطينيين في مصر قد وصل إلى ٥٠،٠٠٠ لاجئ في نهاية ٢٠٠١.[٢]

ينتشر الفلسطينيون في مصر عبر المناطق الحضرية والريفية، ولا يتلقَّوْن الخدمةَ من أية هيئة تابعة للأمم المتحدة، ولا توجد لهم مخيّمات. ومن أجل تحديد مواقع الفلسطينيين ومقابلتهم، اتّبعتُ طريقة «كرة الثلج»[٣] في العديد من المحافظات. القاهرة، والشرقية، والقليوبية، والعريش، والمنيا، وبورسعيد، والإسماعيلية وأجريتُ ثمانين زيارة إلى العائلات الفلسطينية في المحافظات المذكورة، وأجريتُ ٥٩ مقابلة كاملة مع عائلات تشكّل في مجملها ٤٠١ شخصًا (٢١٥ رجلاً و١٨٦ امرأة).

يُمْكن تقسيم الفلسطينيين الذين يَدْرسهم هذا البحثُ إلى مجموعتيْن: الأولى تتكوّن من أولئك الذين اضطرّوا إلى اللجوء إلى مصر بسبب الحرب وخوفهم من الاضطهاد، وأولئك الذين هاجروا نتيجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية. أما الأوائل فجاءوا عام ١٩٤٨ ويُعْرفون بـ «اللاجئين الفلسطينيين»؛ أو قَدِموا نتيجةً لأحداث ١٩٦٧ ويُعرفون بـ «النازحين الفلسطينيين » أما المجموعة الثانية فتَشْمل الفلسطينيين الذين سعوا في طلب العمل والعلم في مصر بين عاميْ ١٩٥٤ و١٩٦٧ ولكنّهم نتيجةً لاحتلال الضفة الغربية وغزة، وَجد العديدُ منهم أنفسَهم غيرَ قادرين على العودة إلى فلسطين، فاضطرُّوا إلى البقاء في مصر

---

* ـ ملخّص بحث تمّ في إطار قسم دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، الجامعة الأميركية بالقاهرة

١ ـ مقابلة مع السفير الفلسطيني في مصر سعادة السيد زهدي القدرة في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١

٢ ـ http://www.refugees.org/world/countryindex/egypt.efm.

٣ ـ طريقة بحثية تَعْتمد على شبكة العلاقات الاجتماعية لمجتمع البحث، أيْ يتمّ الحصولُ على المعلومات اللازمة من خلال الأشخاص والمعارف

عند وصول الفلسطينيين إلى مصر في ٢٤ نيسان ١٩٤٨، أعدّتْ وزارةُ الشؤون الاجتماعية المصرية مخيّماتِ طوارئ لهم في العباسية بالقاهرة، والمزريطا في بورسعيد، والقنطرة شرق. وقدّمت الحكومةُ المصريةُ الخدمات الأساسيةَ لهم في هذا الأخير، أما الأمم المتحدة فلم تقدِّم خدماتها لهم وبعد أن وَقّعتْ مصر على هدنة رودس عامَ ١٩٤٩، وتسلّمتْ زمامَ السيطرة العسكرية والإدارية على غزّة، نُقل العديدُ من الفلسطينيين من مصر إلى غزة، ولم يُسمحْ بالبقاء إلاّ للفلسطينيين الذين يَمْلكون الوسائل اللازمة للعيش في مصر أو لديهم كفلاءُ فيها

خلال حقبة حكم الرئيس عبد الناصر، كان الفلسطينيون يعامَلون على قدم المساواة مع المواطنين المصريين، إذ لم تعتبرهم التشريعاتُ المصريةُ آنذاك «أجانبَ.» ولم يَشْهد الفلسطينيون حتى الآن ظروفًا معيشية أفضلَ من تلك التي شهدوها في تلك الفترة، إذ أُتيحَ لهم خلالها التمتعُ بالمزيد من خدمات الدولة فقد كان يُسمح لهم بالعمل، وكان التعليم المدرسي والجامعي يوفَّر لهم بالمجّان، والأهمّ من هذا كلّه أنّه لم تُستخدمْ عبارةُ «أجنبي» في القوانين المتعلقة بهم.

غير أنّ التوترات السياسية في نهاية السبعينيات ساهمتْ في إحداث تغييرات في معاملة مصر للفلسطينيين. فلقد كان توقيعُ مصر على اتفاقيات السلام مع إسرائيل في كامب ديڤيد، واغتيالُ يوسف السباعي (وزيرِ الثقافة المصري آنذاك) على أيدي مجموعةٍ خارجة عن سياسة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أبو نضال، من المؤثّرات السلبية في علاقات مصر بالفلسطينيين. ففي عام ١٩٧٨، أصدر الرئيسُ المصري أنور السادات قرارَيْن إداريَيْن يحملان الرقمَيْن ٤٧ و٤٨ يُبْطلان جميعَ الأنظمة السابقة التي كان الفلسطينيون يعامَلون بموجبها على أنّهم مواطنون. وكانت العواملُ السياسية هي السندَ الأكبرَ لهذا الخرق التدريجي للحقوق المدنية والقانونية للفلسطينيين في مصر.

حاول الفلسطينيون في مصر، وفي إطار الحقوق المحدودة الممنوحة لهم، أن يعزِّزوا قدراتهم على البقاء والعيش. وعملوا في سبيل ذلك على توظيف مقوِّمات العيش الملموسة وغير الملموسة، بما فيها أنشطةُ العمل، ومصادرُ الدخل، والمدخّراتُ، والتخطيطُ الطويلُ المدى. ويَهْدف هذا التقرير، من خلال استعراض الطرق التي استُخدمتْ فيها هذه المقوِّماتُ، إلى المساهمة في كشف النقاب عن علم الهجرة القسرية ـ وهو علمٌ آخذٌ في الاتساع. كما يُسْهم في تكوين الفهم النظري لمعيشة الفلسطينيين في الدول المضيفة.

## نتائج البحث في مقوِّمات المعيشة المتاحة للفلسطينيين في مصر

### ١ ـ شبكة العلاقات الاجتماعية

• يعمد اللاجئون والنازحون في أغلب الأحيان إلى إنشاء الروابط الاجتماعية في أوساطهم ضمن الدول المضيفة، وذلك من أجل التأقلم والتكيُّف. غير أنّ البحث الميداني قد كشف عن جملة عوامل ـ من بينها. الثقة، والاستقرار، والإيديولوجية (الفكر السياسي) ـ عَوّقتْ بناءَ مجتمع فلسطيني متماسك في مصر وفي دولة يشكِّل فيها النظامُ الأمني ركنًا أساسيّاً، يمكن للناس أن يشكّوا واحدهم في الآخر، ومن الممكن أن يحدّوا من التزاماتهم الاجتماعية تجاه بعضهم البعض. ولأنّ الفلسطينيين يشكّلون أقليةً ضعيفةً ومتفرّقة، فإنّهم قد تأثّروا بالتوتّرات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) والحكومة المصرية. فمن جهة، عملت الحكومةُ على إحكام قبضتها على الأنشطة الفلسطينية خلال فترة التوتر ومن جهة أخرى، تأثّرت العامةُ المصرية كثيرًا بالحملات الإعلامية التي كانت تَبثّ أفكارًا سلبيةً عن الفلسطينيين. وهذا كلّه أدّى إلى نشوء ظروف توتّر للفلسطينيين المقيمين في مصر. وفي نهاية المطاف، تمكّن الفلسطينيون من إنشاء شبكة علاقات اجتماعية لم تَقْتصرْ عليهم وحسب، بل توسّعتْ لتشمل المصريين أيضًا. وهكذا لم تعد توجد مجتمعاتٌ فلسطينيةٌ خالصة في مصر.

• في أغلب الأحيان، لم يكن توزيعُ السكان الفلسطينيين في مصر عشوائيّاً وفي العديد من الحالات، أثّرتْ شبكاتُ العلاقات الاجتماعية والمهنية في تشغيلهم، وساهمتْ في القرارات المتّخذة بشأن أمكنة استقرارهم. واعتمد العديد من الفلسطينيين على ما يسمِّيه بن بوارث بروابط العائلة، وعلى الأصدقاء والمؤسسات، للاستقرار في المدن. وهذا ما يُطلق عليه باللغة الإنجليزية F-connections، والمقصود: family, firms and friends.

• لم يكن بالإمكان إنشاءُ المؤسسات الفلسطينية في مصر إلاّ بعد الحصول على موافقة الدولة و«مباركة» م ت ف. وقد أنشئ «اتحادُ المرأة الفلسطينية» و«اتّحادُ عمّال فلسطين،» وكلاهما يَعْمل تحت مظلة المنظمة، في القاهرة عامَ ١٩٦٣، ويَهْدفان أساسًا إلى تنظيم الفلسطينيين ضمن آلة المنظمة، وتعبئتهم لخدمة القضية الفلسطينية. ويقدِّم الاتحادان الحدَّ الأدنى من الخدمات الإدارية، وأحيانًا الخدمات الاجتماعية، التي نُكرّر أنّه لا يُسمح بتقديمها إلاّ بناءً على الموافقة الأمنية.

### ٢ ـ العمل

• لم يشكِّل الفلسطينيون في مصر مجموعةً اقتصاديةً متجانسة. فقد اختلف رأسُ مالهم البشري، والمالي، والاجتماعي كما تنوّعَتْ أشكالُ تكيُّفهم الاقتصادي مع البيئة الجديدة. وبالنسبة إلى العديد منهم، فَرضت الهجرةُ نماذجَ عملٍ جديدةً عليهم.

• لم يُسمح للأجيال السابقة من الفلسطينيين بالعمل، إلاّ إذا حصلوا على تصاريح خاصة. واستجابةً للظروف الاقتصادية السيِّئة التي شهدها العديدُ من الفلسطينيين، سَمَح الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٤ للفلسطينيين بالعمل

مدرِّسين، وإنْ لم يُصدرْ أيّة تعليمات رسمية تضفي الصبغةَ الشرعية على هذه السياسة غير أنّ عبد الناصر أصدر القانون رقم ٦٦ في ١٩٦٢، الذي يَسْمح بتشغيل الفلسطينيين العرب في الهيئات الحكومية ومعاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين المصريين. وكان لهذا القرار الأثرُ الأكبرُ في تمكين الغالبية من الفلسطينيين من إنشاء قواعد حياة مستقرّة لهم وتجلّى هذا الاستقرارُ في شرائهم للمنازل والسيارات، وفي الاستثمار في تعليم أبنائهم، وإنشاءِ الأعمال التي توفِّر لهم الدخلَ عند التقاعد

• ولكنْ في العام ١٩٧٨، وعقب التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل واغتيال يوسف السباعي كما ذكرنا، تأثّر استقرارُ الفلسطينيين تأثُّرًا كبيرًا بالسياسات التي قيّدتْ حقوقَهم في مصر. فقد نصّت الفقرة ١ من المادة ١٦ من قانون ٤٨ لعام ١٩٧٨ على وجوب المعاملة بالمثل بالنسبة إلى تشغيل مواطني الدول العربية في الوظائف الحكومية. وهذا يعني أنّ الحكومة المصرية لا توظِّف إلاّ مواطني تلك الدول التي توظِّف دوائرُها الحكومية المواطنين المصريين فيها. ونصّت المادة ٢٧ (قانون ١٣٧ لعام ١٩٨١) على أنّه لا يُسْمح للأجانب بممارسة مهنهم إلاّ إذا حصلوا على تصريح تُصْدره وزارةُ القوى العاملة والتدريب، بالإضافة إلى إذن الإقامة. ومّما زاد العراقيلَ أمام الفلسطينيين فرضُ حصّة تحدِّد عددَ الأجانب الذين يتمّ تشغيلُهم في القطاع الخاصّ. وجاء في نصّ المادة ٤ من القانون ٢٥ لعام ١٩٨٢ أنّه يجب ألاّ يتجاوز عددُ الأجانب ١٠/ من إجماليّ عدد الموظفين في أيّ مكان من أماكن العمل، وذلك لتجنُّب المنافسة بين القوى العاملة الأجنبية والقوى العاملة الوطنية

• في العديد من الحالات، عمل الفلسطينيون بشكل غير قانوني في القطاع الخاصّ ولم تكن مؤسساتُ هذا القطاع حريصةً على توفير حقوق لهم، مثل حقِّهم في الضمان الاجتماعي، وحقِّهم في تشغيلهم سندًا لعقد عمل وهكذا، إذا لم يكن لدى العامل تصريحُ عمل ـ وهذا هو الوضع السائد بالنسبة إلى العامل الفلسطيني ـ فإنّه يضبح هدفًا سهلاً لاستغلال أصحاب العمل، فيُضطرّ إلى العمل ساعاتٍ أطول، والقبولِ بشروطٍ وأجورٍ مجحفة

**لم يَشْهد الفلسطينيون ظروفًا معيشية أفضلَ من فترة عبد الناصر: إذ سُمح لهم بالعمل، وكان التعليمُ مجّانًا، ولم تُستخدم عبارة «أجنبي» في القوانين المتعلقة بهم.**

• يجد الباحثون الجددُ عن فُرص عملٍ في القطاع المدني أنشطةً بديلةً لإدرار الدخل، أو العمل في المنشآت الصغيرة الفردية، متجاوزين عقبةَ شحِّ فرص العمل في القطاعيْن العامّ والخاصّ ويمثِّل الفلسطينيون ذوو الموارد المحدودة وبعضِ التعليم الأساسي طبقةً حيويةً من الأشخاص يَعْملون في أنشطة عديدة توفِّر لهم قوتَ يومهم واحتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الأساسية

• تلجأ العائلاتُ الفلسطينية إلى مصادر معيشية متعدِّدة وخلاّقة. وهذه الموارد تتكوّن من عناصر كثيرة أخرى غير التشغيل، وهي تَشْتمل على طائفة من أنشطة العمل المنظّم وغير المنظّم، والقانوني وغير القانوني، إضافةً إلى الأعمال الدائمة والمؤقتة. وتبيَّنَ من المقابلات أنّ أصحاب الدخول المنخفضة هم الذين يَعْتمدون على الاستراتيجيات الأكثر تنوُّعًا

• من المهن الشائعة في أوساط الفلسطينيين المقيمين في مناطق معيّنة، مثل القليوبية والشرقية، قيادةُ الشاحنات. فقد ورث العديدُ منهم هذه المهنةَ عن آبائهم، وانخرط آخرون فيها من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية، وهم اليوم يَمْلكون الشاحناتِ الخاصةَ بهم وخلال فترات الأحداث السياسية المختلفة التي كانت لها تداعياتُها بالنسبة إلى العمل، تمكّن هؤلاء الفلسطينيون من الاحتفاظ بأعمالهم، ولم تؤثّر الأحداثُ السياسيةُ في قدرتهم على نيل رخصة القيادة أو تصاريح العمل كسائقين.

### ٣ ـ التعليم

• أثّرتْ تداعياتُ الأحداث السياسية عامَ ١٩٧٨ تأثيرًا كبيرًا في توفير التعليم للفلسطينيين في مصر. وعلى الرغم من معاملة الفلسطينيين على أنّهم مواطنون يحقّ لهم الحصولُ على التعليم المجاني في المدارس والجامعات الحكومية، إلاّ أنّهم صُنِّفوا ذلك العامَ على أنّهم «أجانب» كما أنّ الأنظمة والتعليمات الدائمة التغيير تمخّضتْ عن عدم توفّر الخدمات التعليمية سوى في المدارس الخاصة. ومنذ ذلك الحين أصبح يُطلب إلى الفلسطينيين تسديدُ رسوم التعليم الجامعي بالجنيه الإسترليني.

• حالت هذه التغييراتُ دون استكمال العديد من الطلبة الفلسطينيين لتعليمهم. واشترط قرارٌ وزاري صدر ذلك العام على الطلبة الفلسطينيين الانتقالَ من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة، واستثنى أبناءَ الموظفين في جيش التحرير الفلسطيني ومكتبِ إدارة حاكم غزّة وفُرضتْ قيودٌ أيضًا على التحاق «الأجانب» ببعض الكليّات في الجامعة. وحُظر على الفلسطينيين دراسةُ الطب، وعلم الصيدلة، والاقتصاد، والعلوم السياسية، والإعلام. لكنْ سُمح لهم من جديد بدراسة تلك التخصُّصات بموجب اتفاقية العام ١٩٩٥ المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة المصرية، والتي تَهْدف إلى إعداد الفلسطينيين لبناء الدولة في الضفة الغربية وغزّة. وفي حين وصل عددُ الطلبة الفلسطينيين بين عاميْ ١٩٦٥ و١٩٧٨ في الجامعات إلى ٢٠،٠٠٠ طالب، انخفض عددُ الطلبة الملتحقين بالدراسة الجامعية عام ١٩٨٥

إلى ٤،٥٠٠؛ بينما وصل عددُ أولئك الذين التحقوا بالجامعات الحكومية في العامَيْن الدراسيَّيْن ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ و٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ إلى ٣٠٤٨ طالب وطالبة

• يشكّل تسديدُ رسوم الدراسة الجامعية عقبةً رئيسيةً للعديد من الفلسطينيين ففي حين حصل بعضُ الطلبة على مساعدة من السفارة الفلسطينية لتمويل دراستهم الجامعية، إلاّ أنّ هذه المساعدة لم تكن كافية. والفلسطينيون الذين يُفترض فيهم دفعُ الرسوم مثلَ الأجانب هم في الواقع يَكْسبون دخلَهم اليومي من سوق العمل المصرية، ويعيشون الظروفَ الحياتية ذاتها التي يحياها المواطنون المصريون! وتتراوح الرسومُ الأجنبية بين ١،٠٠٠ و٣،٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة الجامعية في الكليّات الإنسانية والعلمية

• أظهرت الحكومةُ المصرية تعاطفًا مع الشعب الفلسطيني ودعمًا له خلال الانتفاضة التي اندلعتْ عامَ ٢٠٠٠. ففي هذا العام أَعْفتْ وزارةُ التربية والتعليم المصرية الطلبةَ الفلسطينيين من دفع رسوم الدراسة في المدارس الحكومية. وربما كان الحافزَ إلى مثل هذا القرار هو وعيُ الحكومة لما شهدتْه حقوقُ الفلسطينيين في التعليم من تعثُّر وتراجُع في السابق، إضافةً إلى الصعوبات الاقتصادية التي تَحمّلها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزّة، ناهيك عن وعي الحكومة لأهمية الحوالات التي تستلمها العائلاتُ الفلسطينيةُ المقيمة في مصر من الأقارب في غزّة. ولقد شعر أولئك الذين مازالوا على مقاعد الدراسة في المدارس الحكومية بالفارق عند حصولهم على هذا الإعفاء أما المستفيدون بشكل خاصّ من هذا القرار فهم أبناءُ الفلسطينيين العاملين في دوائر الحكومة المصرية، ومنظمةِ التحرير الفلسطينية، ومكتبِ إدارة حاكم غزّة، بالإضافة إلى الأبناء الذين يدرسون في المدارس الحكومية في المحافظات إذ لم تتوفّر لهم المدارسُ الخاصةُ في أماكن إقامتهم.

### ٤ ـ الصحة

• بيّنت المقابلاتُ وجودَ رضًى عامّ عن الخدمات الصحية المقدّمة في مناطق إقامة الفلسطينيين. فقد ذَكر العديدُ أنّ هذه الخدمات الطبية الثانوية تقدَّم لهم بشكل ملائم ومعقول من الناحية المادية. أما الشكوى الرئيسة لدى الفلسطينيين بالنسبة إلى الرعاية الصحية فهي في مجال الحصول على الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، إضافةً إلى اضطرارهم إلى شراء الأدوية غير المدعومة ويصبح الأمرُ أكثرَ تعقيدًا عندما يصيب أحدَهم مرضٌ عضالٌ، أو عندما يحتاج آخرُ إلى عملية جراحية مكلفة؛ ففي هذا إرهاقٌ لاقتصاد العائلة. وكما ذكر العديد، فإنّ تكاليف معالجة الأمراض الفجائية والإصابات تغطّي في أغلب الأحيان على حساب البنود الأخرى من مقوِّمات المعيشة المتاحة لهم.

• يَخْدم مستشفى الهلال الأحمر ـ مستشفى فلسطين ـ حاليّاً ٢٠،٠٠٠ منتفع يغطّيهم برنامجُ التأمين، بمن فيهم أولئك الذين يَعْملون في مؤسسات م. ت. ف والاتحادات الفلسطينية، إضافةً إلى موظّفي الهلال الأحمر الفلسطيني وهو يَخْدم أيضًا عائلات الشهداء الجرحى الفلسطينيين، ويقدِّم العلاجَ الطبي للفلسطينيين العاملين في دوائر السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية. هذا مع العلم أنّه في حال عدم توفّر الخدمات الطبية في المناطق المحتلّة، فإنّ المستشفيات هناك تَعْمل على نقل المرضى إلى مستشفى فلسطين في القاهرة.

• يعاني المستشفى المذكورُ عجزًا هائلاً في موازنته، التي خضعتْ لتخفيضات بسبب الأولوية التي أعطاها الصندوقُ الوطني الفلسطيني عامَ ١٩٩٥ لإنشاء المراكز في غزة والضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، فإنّ المبالغ التي تُقْتطع من رواتب موظفي م. ت. ف. لم تكن تُرسَل إلى الهلال الأحمر لتسديد بدل الخدمات المقدَّمة إليهم وهذا يَنْطبق على المبالغ التي من المفترض أن تحوّلها السلطةُ الفلسطينية لتغطية الخدمات الطبية المقدّمة إلى الفلسطينيين القادمين من غزة.

### ٥ ـ التملُّك

• مَنَعَ القانون رقم ١٥ الصادر عام ١٩٦٣ الأجانبَ من تملّك الأرض. لكنّ المادة رقم ١ منه اعتبرت الفلسطينيين استثناءً، إذ نصّت على أنّه يحقّ للفلسطينيين تملُّكُ الأرض في مصر إلى أن يتمّ تحريرُ المناطق الفلسطينية من قوات الاحتلال ويتمكّنَ الفلسطينيون من العودة إلى وطنهم.

• مَنَعَ القانون رقم ٨١ لعام ١٩٧٦ الأجانبَ من تملّك المباني والأراضي إلاّ في بعض الحالات الاستثنائية. فقد نصّت المادة ٢ في الفقرة ب على أنّه يمكن للأجانب امتلاكُ المباني والأراضي بناءً على إذن خاصّ من مجلس الوزراء، شريطةَ استخدامه لغايات السكن الخاصّ أو العمل الخاصّ، وشريطةَ ألاّ يتجاوز سطحُ العقار ١٠٠٠ متر مربّع (عُدّلتْ في القانون رقم ٥٦ لعام ١٩٨٨ إلى ٣٠٠٠ متر مربّع). ويتمّ تسديدُ قيمة العقار بالعملة الأجنبية، على أن تكون هذه الملكية بالشراكة مع مصري.

• مَنَعَ القانون ١٠٤ لعام ١٩٨٥ الأشخاصَ الأجانبَ والشركاتِ الأجنبيةَ من امتلاك الممتلكات الزراعية أو الأراضي الخصبة أو الصحراوية في مصر ونصّت المادة رقم ١ من هذا القانون على أنّ ملكية العقارات تَؤول إلى الدولة بحقٍّ رجعي خلال خمس سنوات من تطبيق القانون.

• كان من نتيجة قوانين الملكية هذه أنْ عملتْ على زعزعة القوة الاقتصادية للفلسطينيين في مصر وفي العديد من الحالات، وجد الفلسطينيون أنفسَهم مضطرِّين إلى تسجيل أملاكهم مستخدمين أسماء مصرية، أو معتمدين على شركاء مصريين. وبالطبع فإنّ مثل هذا التسجيل الوهمي يَجْعل موقفَ الفلسطينيين القانوني على المستوى الاقتصادي ضعيفًا، ويَحُول دون ممارستهم حقَّهم القانونيَّ

في اللجوء إلى المحاكم لفضّ النزاعات التي قد تنشأ وتكون لصالحهم. وقد بقي الفلسطينيون على هذا الحال المستضعَفِ حتى عام ١٩٩٧، عندما تمت المصادقةُ على القانون رقم ٨، وهو قانون الضمانات والحوافز الاستثمارية، الذي مَنح الأجنبيَّ الحقَّ في تملُّك الأعمال الكبيرة من خلال السماح له بالشراكة، بحيث يستطيع تملُّكَ ٤٩٪ من الممتلكات، في حين يتملّك المصري ٥١٪ منها

**عقب كامب ديفيد واغتيال السباعي، قُيِّدتْ حقوقُ الفلسطينيين في مصر، وحُظر عليهم دراسةُ الطبّ والصيدلة والاقتصاد والسياسة والإعلام حتى العام ١٩٩٥.**

### منظمة التحرير الفلسطينية في مصر

• كان دورُ م. ت. ف. في مصر مهمّاً حتى عام ١٩٩٥. عندما تأسّست السلطةُ الفلسطينية في غزة والضفة الغربية. ولم تكن المنظمة مجرّدَ هيئة وطنية، بل كانت أيضًا مصدرَ تشغيل رئيسيّاً للفلسطينيين في غزة ومصر ضمن فروعها العديدة مثل «فتح» وجيش التحرير الفلسطيني - قوات عين جالوت. كما سعى العديدُ من الفلسطينيين إلى العمل لدى م ت ف لأنّها كانت تمثّل لهم طاقةَ الأمل لتحرير فلسطين. ثم إنّ الحصول على وظيفة في المنظّمة يمثّل مصدرَ دخل ثابت للشخص، وتعليمًا مجّانيّاً للأبناء في المدارس الحكومية، وبعثاتٍ للدراسة الجامعية، ورعايةً صحيّةً في مستشفى فلسطين، ناهيك عما تَحْمله مثلُ هذه الوظيفة من امتياز وسلطة

• قامت م. ت. ف. بدور مهمّ في مساعدة عائلات الموظّفين العاملين لديها. فعلى سبيل المثال أنشأتْ «رابطةَ الشهداء والجرحى الفلسطينيين.» ولكنْ مع إنشاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، أصبحت الأولويةُ تمويلَ بناء الدولة. ومنذ العام ١٩٩٥ تراجعتْ ظروفُ الفلسطينيين الذين كانوا يَعْتمدون على المنظمة للحصول على رواتبهم، وتراجعت المساعدات، وأُوقفت البعثاتُ الدراسية والمنح

• شكّلتْ م. ت ف نواةً اجتماعية واقتصادية لتلك الاتحادات والروابط العاملة تحت مظلّتها كما كانت بمثابة القاعدة لمجتمع الفلسطينيين الذين كان يتعيّن عليهم العملُ مع المنظمة ومؤسساتها الجدير ذكرُه أنّ العديد من هيئات المنظمة مازالت تقدّم الخدمات للفلسطينيين، ومنها اتّحادُ عمّال فلسطين واتّحادُ المرأة الفلسطينية.

### الوضع القانوني للفلسطينيين في مصر

• في عام ١٩٦٠، خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا، صدر القرار رقم ٢٨ الذي مَنح الفلسطينيين وثائقَ سفر. وفي الوقت ذاته صرّحتْ مصرُ بأنّ الفلسطينيين المقيمين على أرضها لن يَفْقدوا جنسيّتهم الفلسطينية.

• في ١١ أيلول ١٩٦٥، صادق وزيرُ الخارجية المصري محمود رياض على بروتوكول الدار البيضاء الذي يَدْعو الحكوماتِ العربية إلى منح الفلسطينيين أذونات إقامة، والحقّ في العمل والسفر على قدم المساواة مع المواطنين. لكنْ، على أرض الواقع، لم يتمّ الالتزامُ بهذا البروتوكول، وزاحت الدولُ العربية تُنْكر - وبالتدريج - على الفلسطينيين حقوقَهم.

• على الرغم من كون الفلسطينيين في مصر لاجئين أو نازحين ولا يستطيعون العودةَ إلى فلسطين بسبب الاحتلال، إلاّ أنّ حصولَهم على أذونات الإقامة المصرية مشروطٌ بقدرةِ مقدّم الطلب على إبداءِ سببٍ معقول لإقامته في مصر ويمكن للفلسطيني إثباتُ ذلك، مثلاً، من خلال تقديم وثيقة تبيّن عملَه في مهنة مرخّصة أو في مجال التعليم في مصر، أو أنّه مقترنٌ بمواطنة مصرية، أو أنّ له شريكًا مصريّاً في مصلحةٍ ما. وبالطبع لا يستطيع الجميعُ تحقيقَ هذا الشرط

• تختلف عمليةُ تجديد أذونات الإقامة، وهي مدفوعةُ الرسوم، وفقًا لسنة الوصول. فالقادمون إلى مصر قبل حرب ١٩٤٨ وخلالها يَحْملون الفئتين (أ) و(ب)، وفي العادة تكون أذوناتُهم قابلةً للتجديد كلَّ خمس سنوات والفلسطينيون القلّة الذين وصلوا إلى مصر خلال العدوان الثلاثي عامَ ١٩٥٦ يَحْملون الفئة (ج)، وهم يجدِّدون أذونات الإقامة كلَّ خمس سنوات. أما الفلسطينيون الذين قَدِموا خلال حرب ١٩٦٧ وبعدها، فيصنَّفون تحت فئتيْ (د) و(هـ) على التوالي، وهم يجدِّدون أذونات الإقامة الخاصة بهم كلَّ ثلاث سنوات. وأما المُسِنّون وأولئك الذين يُثْبتون إقامتهم المستمرّة في مصر لعشر سنوات متتالية، فيمكن تجديدُ أذونات إقامتهم كلَّ ٥ - ١٠ سنوات وفقًا لسنة الوصول

• لمّا كان الحصولُ على تصريح عمل أمرًا ليس بالسَّهل، وبخاصة أنّ العامل الفلسطيني لا يستطيع التنافسَ على أكثر من ١٠٪ هي الحصّة المخصّصة من سوق العمل لقوى العمل الأجنبية، فقد قال العديدُ من العاملين في أعمال غير قانونية أو بدون رخصة عمل إنّهم يقدِّمون طلبَ الحصول على رخصة سائق تاكسي (وهذه يتمّ الحصولُ عليها بسهولة)، أو رخصة أعمال زراعية، من أجل الحصول على وثيقة رسمية تثبت عملهم. وهذه الرخصة الرسمية تكون في العادة ضروريةً للتقدّم بطلب الحصول على إذن الإقامة، الذي يُشترط إرفاقُه برسالةٍ من اتحاد العمّال للحصول عليه.

• منْ الأمور التي عَبَّرَ المستهدَفون بالمقابلة عن استيائهم منها تجديدُ أذونات الإقامة للرجال الفلسطينيين الذين بلغوا سنّ الحادية والعشرين ففي سنّ الثامنة عشرة يكون العديدُ من هؤلاء الشبان معرَّضين للترحيل في أيّة لحظة لأنّهم يُجْبرون على ترك المدرسة لعدم تمكُّنهم من تسديد رسوم الدراسة، أو لأنّهم لا يستطيعون

الحصول على عمل قانوني عندما يبلغون الحادية والعشرين ويتخرّجون من الجامعة. وعليه، فإنّهم يجدون أنفسَهم مرغمين على الإقامة بشكل غير قانوني في مصر إلى أن يتمكّنوا من تزويد السلطات بالسبب الرسمي الذي يبرِّر إقامتَهم. وهذا ما يَدْفع بالعديد من الشباب الفلسطيني (رجالاً ونساءً) إلى الاقتران بمصريين أو مصريات لكسب الصفة القانونية لإقامتهم في البلد

• هناك الكثير من القيود المفروضة على حرية الحركة بالنسبة إلى الفلسطينيين المقيمين في مصر وفي حين تنصّ المادة ٣ من بروتوكول الدار البيضاء على التالي: «عندما تتطلّب مصلحةُ الفلسطينيين المقيمين حاليّاً على أراضي دولة ..، فإنّه يحقّ لهم مغادرة أراضي هذه الدولة والعودة إليها،» فإنّ الفلسطينيين الذين يغادرون مصرَ يمكن أن يَضْمنوا العودةَ فقط بإحدى الطريقتيْن التاليتيْن: يجب أن يعودوا إلى مصر خلال ستة أشهر، أو يقدِّموا إثباتًا على العمل أو الالتحاق بالدراسة في الخارج وعندها يُمْنحون فيزا عودة لمدة سنة، علمًا أنّ أيّ تأخير في العودة بعد هذا التاريخ المحدّد يؤدّي إلى حرمانهم من دخول الأراضي المصرية.

• دَفَعَ الفلسطينيون ثمنَ الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من حرب الخليج عامَ ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ . ولم يعطَ العديدُ منهم ممن يَحْملون وثائقَ السفر المصرية والذين عاشوا في الكويت أو في الخليج الحقَّ في العودة إلى مصر بعد أنْ بدأت الحرب. وفي سنة ١٩٩٥، أدّى قرارُ الرئيس الليبي إرسالَ الفلسطينيين المقيمين في ليبيا إلى فلسطين إلى بروز مشكلة الفلسطينيين المتروكين على الحدود (مخيم سلوم) دون أيّ وضع قانوني؛ فهؤلاء مُنعوا من العودة إلى مصر كما منعوا من العودة إلى ليبيا!

• من الإشكاليات أيضًا أن يكون الفلسطينيون من دون جنسيّة ويكتفوا بحمل وثيقة السفر المصرية فهؤلاء قد يُزجّ بهم في السجن، أو يرحّلون عند توقيفهم بغضّ النظر عن سبب هذا التوقيف وتَشترط جهاتُ الأمن الرسمية في بعض الأحيان على أفراد عائلة الشخص الذي تمّ توقيفُه أن يتقدّموا بطلب الحصول على فيزا، بحيث يُمْكن إرسالُ الشخص إلى دولة أخرى؛ ولكنْ يُرفض مثلُ هذا الطلب في معظم الأحيان.

## التوصيات

• أثّر الوضعُ القانوني غيرُ الواضح للفلسطينيين في معيشتهم بطرق عديدة فقد جعل إقامتَهم غيرَ آمنة، أو حتى غيرَ قانونية في الكثير من الحالات وهذا بدوره أثّر في فرص العمل والتعليم، وفي حرية التنظيم. ولمّا كانت مصر قد وقّعتْ على العديد من المواثيق والاتفاقات الدولية، فإنّ عليها أن توفّر الحقوقَ الأساسية للفلسطينيين بغضّ النظر عن الظروف السياسية

• يتعيّن على مصر أن تلتزم بدعم اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيها من خلال تطبيق المواد التي نصّ عليها بروتوكولُ الدار البيضاء لعام ١٩٦٥، ومن خلال معاملة الفلسطينيين كمواطنين إلى أن يتمكّنوا من العودة إلى فلسطين.

• يجب السماحُ للفلسطينيين باستخدام وثائق السفر المصرية للانتقال بحرية، وفقًا لاتفاقية ١٩٥٤ المتعلّقة بوضع الأشخاص العديمي الجنسية وبروتوكول الدار البيضاء ويجب أن يكون حقُّ الدخول مرةً أخرى إلى مصر حقّاً ثابتًا لأولئك الذين يَحْملون وثائقَ السفر المصرية. ويجب على الحكومة المصرية أيضًا اتخاذُ الخطوات اللازمة لتيسير عمليةِ تجديدِ أذونات الإقامة للفلسطينيين.

• في ضوء التفسير الجديد للمادة (١) فقرة (د) من اتفاقية ١٩٥١، الصادر في أيلول ٢٠٠٠ والمتعلّق بوضع اللاجئين، فإنّه يجب على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين توفيرُ الحماية للفلسطينيين من دون المساس بحقّهم في العودة

• إذا أخفقت الحمايةُ المحلية للدولة المضيفة، فإنّه يجب الحصولُ على الحماية القانونية الدولية لإجبار الدول على التقيّد بمبادئ معيّنة بشأن معاملتهم للاجئين ويجب أن توفّر الحمايةُ الدولية للفلسطينيين الحقوقَ الأساسيةَ التي يَفْتقرون إليها حاليّاً (أي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية). وهذا لا يَعْني التوطينَ الدائم الذي قد يَجْعلهم يتنازلون عن حقّهم في العودة إلى موطنهم الأصلي.

• مع إبرام اتفاقية بين السلطة الفلسطينية والحكومة المصرية بشأن إعداد الطلبة لعملية بناء الدولة، وذلك من خلال قبولهم في جميع الكليّات الجامعية، فإنّ الحاجة تَدْعو إلى التنسيق عن قرب مع السلطة الفلسطينية لإعداد الفلسطينيين الذين يعيشون في مصر للعودة. أما التمويل، فيمكن طلبُه من الدول الداعمة لإنشاء الدولة الفلسطينية في المستقبل.

• تدعو الحاجةُ إلى التنسيق بين الاتحادات والروابط الفلسطينية، وكذلك التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مصر. وقد يكون من المفيد إنشاءُ ائتلاف من المنظمات غير الحكومية التي لها فروعٌ في جميع أنحاء مصر من أجل جمع الأموال اللازمة لتطوير المشاريع الخاصة بالفلسطينيين، والتي تشتمل على صفوف محو الأمية، والتدريب المهني، وشبكة التشغيل التي تنسّق بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل، والأنشطة الخاصة بالأطفال، وبرامج الإقراض الصغيرة، ومشاريع مدرّة للدخل

**عُروب العابد**

باحثة سابقة في قسم دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، الجامعة الأميركية بالقاهرة